الأنباء
السبت 18 يناير 2014

خبير قانوني لـ«الأنباء»: ضباط سوريون وإيرانيون شهود أمام محكمة الحريري الدولية

بيروت ـ ناجي يونس

يقول خبير قانوني لبناني تابع أعمال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان لـ«الأنباء» ان المحكمة ستركز على إثبات ان المتهمين الخمسة هم الذين نفذوا اغتيال الرئيس رفيق الحريري.

وستنطلق المحاكمات من واقعة قتل كل من عماد مغنية والعميد السوري محمد سليمان، اللذين كانا صلة الوصل بين من أعطى الأمر باغتيال الحريري وبين المنفذين المتهمين، فور إثبات ان هؤلاء هم الذين نفذوا الجريمة، بعدها يبدأ البحث عمن خطط ودبر وأعطى الأمر ومن شارك وتواطأ، كاشفا عن ان أكثر من ضابط سوري وإيراني، فروا وأدلوا بوقائع مخيفة، لصالح من خطط ودبر وأعطى الأمر وهم متوارون ويعتبرون من بين الشهود الملوك.

وحين ترنح الرئيس الأسد في الأشهر الماضية سعى أكثر من طرف بحسب الخبير القانوني لسحب ضباط سوريين مستعدين لتقديم أدلة وشهادات على تورط حزب الله والنظام السوري في هذا الاغتيال. وبقدر ما يقترب الأسد من السقوط او الخروج من الحكم بقدر ما سيكون هناك سوريون من النظام يبدون الاستعداد للإدلاء بشهادات أو تقديم وقائع تفيد المحكمة الخاصة بلبنان بالنسبة الى إثبات هوية من خطط ودبر وأعطى الأمر وشارك في الاغتيال.

وبقدر ما يقترب النظام السوري من السقوط بقدر ما سيغرق حزب الله في مشاكله أكثر فأكثر وما سيدفع ثمن تورطه في سورية.

وفي هذه الحالة سيكون هناك عشرات من مسؤولي حزب الله ومناصريه الذين سيكونون على استعداد للإدلاء بما يورط حزب الله والحرس الثوري الإيراني في هذا الاغتيال.

وهنا ستكر الأمور مثل الدومينو الأمر الذي يشبه تعاطي ميلوسيفتش مع المحكمة الدولية التي أنشئت بعد حرب يوغوسلافيا السابقة.

في تلك الفترة تحدى الزعيم الصربي المجتمع الدولي وعدالته ومرت الايام وألقي القبض عليه وتحققت العدالة وإن بعد حين.

وردا على ما يحكى عن تقارب أميركي ـ إيراني قد يلفلف اغتيال الحريري وسائر الاغتيالات في لبنان، قال ان العدالة الدولية ستحقق، وسينال المجرمون عقابهم والتجربة اليوغوسلافية خير دليل على ذلك، وحين اقتربت الأمور من عقد صفقة مع الأميركيين، رمى مسؤولو المحكمة الدولية الحقائق بوجه المسؤولين الأميركيين.

وفي ظل مسار المحكمة الخاصة بلبنان تستمر المخاطر الأمنية في لبنان سواء بوقوع تفجيرات ام استهداف الشخصيات السياسية على حد سواء.

وبحسب المصدر فإن حزب الله سيتعامل بليونة أكبر مع الداخل اللبناني، الأمر الذي سيسهل تشكيل حكومة برئاسة تمام سلام بعد ان يوضع مخرج متوازن لعبارة الجيش والشعب والمقاومة ولإعلان بعبدا بعدما حسم إسقاط الثلث المعطل وحق الرئيسين سليمان وسلام بالڤيتو على الأسماء التي لا يجدانها مؤاتية للتوزير الى جانب المداورة الكاملة في الحقائب.

تمثيل لبنان في مؤتمر جنيف عرقل إعلان الحكومة

قتلى وجرحى في قصف صاروخي على عرسال ومصادر 8 آذار لـ «الأنباء»: لا تنازلات بعد اليوم

بيروت ـ عمر حبنجر

ليس من خبر جديد سار بشأن الحكومة السلامية الموعودة، وكلما مضى يوم يبدأ الرهان على اليوم التالي.. وهكذا دواليك منذ تسعة أشهر.

آخر المواعيد المطروحة الثلاثاء المقبل، اي عشية انعقاد مؤتمر جنيف الثاني، ولبنان مدعو إليه، لكن كثيرين يتمنون تشكيل الحكومة، اي حكومة، حتى لا يروا وزير الخارجية الحالي عدنان منصور في مقعد رئيس وفد لبنان الى هذا المؤتمر، الأمر الذي يرى فريق 8 آذار عكسه تماما.

والراهن ان الوزير منصور المشكو من مغالاته في الالتزام بالمسارين الإيراني والسوري ليس نسيج وحده، انه قاعدة

هذا الزمن الحكومي وليس استثناءه، بل هو انموذج للمسؤولية في لبنان، حيث الجميع تقريبا، يتحركون بواسطة الريموت كنترول.

ورغم كل ما يقال عن ظروف ضاغطة توجب على الطرفين 8 و14 آذار تقديم تراجعات متبادلة، وصولا الى الحد الادنى من القواسم المشتركة، فإن الحراك الحكومي لازال ابطأ من المطلوب بمعزل عن المواقف المعلنة.

بالنسبة لقوى 14 آذار، هناك من يرى في الفصل بين تشكيل الحكومة وبين الاتفاق المسبق على بيانها الوزاري انتصارا لها، حيث تكون قد اسقطت الثلث المعطل وحصلت على اقرار حزب الله بالمداورة في الحقائب الوزارية فضلا عن انه من اليوم وحتى الثلاثاء، تكون المحكمة الدولية اقلعت وهذا جزء من خلفية إبطاء 14 آذار لعملية اطلاق الحكومة.

لكن بعض 14 آذار وتحديدا القوات اللبنانية غير مقتنعة بجدية حزب الله في ضوء اصراره على ان يكون البيان الوزاري للحكومة الجديدة مستنسخا عن البيانات السابقة ورفضه مطالب اساسية لقوى 14 آذار.

مصادر قريبة من الرئيس سلام اكدت ان الاجواء ايجابية

احد ضحايا عرسال الذين سقطوا نتيجة سقوط الصواريخ على البلدة

حمادة يضع «ڤيتو» من لاهاي على وجود حزب الله في الحكومة

وأن كل فريق يعمل على التوافق الداخلي في فريقه، وهذا ينطبق على 8 و14 آذار.

نائب رئيس القوات اللبنانية جورج عدوان قال في تصريح متلفز: يجب تأمين مصلحة الشعب في أي حكومة، أما اذا كان المطلوب منا شرعنة او تغطية المخالفات المرتكبة من حزب الله، على مستوى حيازة السلاح والتورط في سورية فهذا ما لا نقبل به، لا نريد حكومة عليها مآخذ من المجتمعين العربي والدولي وهي لن تؤدي الى الاستقرار المطلوب بل الى تهديم الدولة، اننا نريد حكومة جامعة على تطبيق القانون لا على مخالفته.

من جهته الوزير وائل أبوفاعور تحدث عن التوصل الى مبادئ نظرية، يمكن ان تشكل مدخلا لتشكيل الحكومة، وأكد ابوفاعور استمرار جهود جنبلاط التسووية، خصوصا بعد المخاطر الامنية التي عشناها في الهرمل، وقال: النقاش النظري انتهى والمنتظر مبادرة الطرفين.

وهذا الكلام صدر في الصباح، لكن المشهد تغير بعد الظهر.

فقد أعلن النائب مروان حمادة، الذي كان أول هدف للاغتيال في ديسمبر 2004، من لاهاي، حيث يواكب أعمال المحكمة الدولية مع الرئيس سعد الحريري، انه ايا كان خيار القيادات السياسية في موضوع الحكومة فأنا لن أمنح الثقة لحكومة تضم ممثلين عن حزب الله، مادام الحزب لم يسلم المتهمين باغتيال الحريري وصحبه، ومادام لم يخرج الحزب من سورية.

وقابل هذا الموقف المرسل من لاهاي معلومات لـ«الأنباء» عن تراجع اطراف الثامن من آذار عما وصفوه بـ«تنازلات» في موضوع الحكومة. وقال مصدر نقلا عن هذه الاطراف: لقد تنازلنا للمصلحة الوطنية وقبلنا الحكومة الجامعة، وقلنا بترك البيان الوزاري الى لجنة صياغة ذلك البيان بعد تشكيل الحكومة، لكن الطرف الثاني اصر على بث كل الامور في سلة واحدة، وهذا ما لا نقبله ولن نتنازل بعد اليوم.

ولم تستبعد مصادر 14 آذار ان يكون غاية هذا الموقف الحرص على بقاء الوزن منصور على رأس الوفد اللبناني الى مؤتمر جنيف الأربعاء.

وزاد الوضع السياسي تراجعا، مع سقوط 6 صواريخ على حي الشقف في عرسال، ما ادى الى مقتل 7 أشخاص بينهم ستة أولاد في مدرسة وجرح 15 آخرين. وأكد مصدر امني ان الصواريخ في عرسال مصدرها الجانب السوري، لكن رئيس بلدية عرسال علي الحجيري اكد ان مصدرها هو الاراضي اللبنانية، نافيا في الوقت عينه ان تكون عرسال مصدرا للصواريخ التي سقطت على بلدة رأس بعلبك.

من جهة اخرى، سقطت 3 صواريخ على اطراف الهرمل و3 في سهل القصر وتحديدا على طريق البويضة وطريق المصرية، مصدرها الجانب السوري، من دون ان تتسبب بإضراره.

وردا على قصف عرسال تساقط 20 صاروخا على رأس بعلبك ومحيط الهرمل امس ولم يبلغ عن اصابات.

كما سقطت 4 صواريخ على اطراف رأس بعلبك و4 صواريخ في سهل منطقة اللبوة، ولا إصابات.

واعتبرت 14 آذار ان قصف عرسال عمل خطير جدا، وأنه اتى ردا على تساقط قذائف سورية المصدر على رأس بعلبك امس الأول، وعلى التفجير الانتحاري في بلدة الهرمل والذي اوقع اربعة قتلى و26 جريحا.

جديد المحكمة الدولية في أولى الجلسات

استؤنفت أمس جلسات المحكمة الدولية في يومها الثاني بعدما انطلقت أمس الاول في لاهاي بعد تسع سنوات على جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وقد شكلت الجلسة الأولى خطوة في إطار مسار من المرتقب أن يكون طويلا ومعقدا وألا يخلو من المفاجآت التي يمكن أن يتوصل إليها المحققون، وحول أجواء الجلسة الأولى وأبرز ما تضمنته من تفاصيل جديدة لم تذكر سابقا يمكن التوقف عند ما يلي:

● الحريري وضع تحت مراقبة المجرمين قبل اغتياله بثلاثة أشهر، والإعداد للعملية بدأ عمليا خريف عام 2004 وبعد استقالته، وثمة ترابط زمني بين استقالة حكومة الحريري وحركة اتصالات المتهمين، فضلا عن ترابط مكاني بين وجود الحريري في منزليه في قريطم وفقرا ومكان إجراء المتهمين اتصالاتهم التي كانت تتوقف أثناء سفره.

● منفذ العملية وفقا لما أظهرته تحاليل الحمض النووي ليس أحمد أبوعدس الذي ظهر في شريط الڤيديو بعد الاغتيال، منفذ الجريمة انتحاري مجهول الهوية.

● العبوة التي استخدمت في عملية الاغتيال فجرت يدويا وليس عن بعد، كما أن المادة المتفجرة هي مادة «آر دي اكس» شديدة الانفجار، والسيارة فخخت بطنين منها «توازي 2500 كلغ من مادة (تي أن تي)» في إشارة إلى أنها تتوافر لدى أنظمة وليس لدى أفراد، وبالتالي مصدرها دولة مرتبطة بالمجموعة القاتلة.

● الانفجار لم يقع تحت الأرض وإنما فوقها وعلى ارتفاع 80 سنتيمترا.

● الڤان المفخخ كان آتيا من الضاحية الجنوبية إلى منطقة سان جورج عبر نفق الرئيس سليمان فرنجية «المنفذون حاولوا التضليل من خلال شراء السيارة وشرائح الهاتف الخليوي من طرابلس».

● الكشف لأول مرة سبب ربط ملف مروان حمادة بملف الحريري بالقول إن أربعة خطوط من هواتف المجموعة التي اغتالت الحريري أقفلت في أول أكتوبر 2004 وهو تاريخ محاولة اغتيال حمادة.

● أبقى الادعاء الاتهام، في دائرة الأفراد الخمسة وحدهم، متحاشيا التلفظ بأي اتهام مباشر إلى الفريق الذي يفترض احتضانه للمتهمين الخمسة، «مصطفى بدر الدين هو من أشرف على العملية ومراحلها وعملية التخطيط لها، بينما ترأس سليم العياش المجموعة المنفذة، وكان هو من يراقب الحريري باستمرار ويتعقب تحركاته بشكل يومي قبل 40 يوما من الجريمة حتى لحظة تنفيذ الاعتداء، وعياش كان في موقع التفجير قبل ليلة وقوعه، وعند حصول الاعتداء كان في مكان قريب جدا منه، في حين أن أسد صبرا وحسن عنيسي هما من تولى تسجيل اعتراف أبوعدس المزور وأوصلا التسجيل إلى منطقة رياض الصلح وأجريا اتصالات بمحطات تلفزة لتسلم التسجيل وبثه بهدف التضليل وحرف التحقيق عن مساره الصحيح».

رئيس بلدية الهرمل صبحي صقر لـ «الأنباء»: إرهابهم لن يغير في خيارات المقاومة

بيروت ـ زينة طبارة

رأى رئيس بلدية الهرمل صبحي صقر أن انفجار الهرمل أتى في إطار حرب لا أخلاقية تقودها داعش وأخواتها من المنظمات التكفيرية التي لا تقوى سوى على استهداف المدنيين والأبرياء العزل، مشيرا إلى أن الهرمل تعرضت منذ اندلاع الحرب السورية وحتى الساعة لسقوط 152 صاروخا على أراضيها، لكنها لم تتمكن من زعزعة إرادة أهلها وشعبها، لا بل زادتهم تمسكا بنهج المقاومة وخياراتها على جميع المستويات، معتبرا بالتالي أن ما فات حاملي مفاتيح الجنة هو أن إرهابهم وتكفيرهم وعملياتهم الانتحارية لن تستطيع أن تبدل قيد أنملة بمواقف وخيارات شعب وجمهور المقاومة، ولن تثنيه لحظة واحدة عن متابعة دعمها وتقديم التضحيات الجسيمة لأجلها، معتبرا في المقابل أن أكثر ما يدعو للأسف هو وجود بيئات حاضنة في لبنان تدعم التكفيريين وتبرر لهم هجماتهم الوحشية والبربرية من خلال خطاب تحريضي مريض.

وأكد صقر في تصريح لـ «الأنباء»، أنه ليس مصادفة أن يختار الانتحاريون الهرمل لتنفيس أحقادهم والعبور من أراضيها إلى جناتهم الموعودة، بل اختاروها لكونها أرض المقاومة بامتياز وقاعدتها الصلبة التي لا تتزعزع، ولكونها قدمت للبنان عشرات الشهداء سواء في مواجهة المشروع الإسرائيلي أم في مواجهة المنظمات التكفيرية.

واستطرادا لفت صقر إلى أن مواقف الاستنكار والإدانة «غامزا من قناة قوى 14 آذار»، لا تكفي لردع الإرهابيين والتكفيريين عن متابعة جرائمهم ووحشيتهم على الأراضي اللبنانية، فالمطلوب ليس فقط تصفيف الأحرف والسطور وزيارات تضامنية، بل إعادة النظر بالمواقف السياسية وبالتصاريح والخطابات التي تشكل مظلة فوق الحركات الإرهابية، بمعنى آخر يعتبر صقر أن ما هو أهم من التدابير والإجراءات الأمنية المشددة، عودة اللحمة السياسية بين جميع الفرقاء اللبنانيين وتكاتفهم لمواجهة المرحلة الراهنة، خصوصا أن كل عمل تخريبي وإرهابي وقع على الأراضي اللبنانية موجه ضد كل لبنان وكل اللبنانيين، بدليل سقوط جرحى سنة ومسيحيين جراء انفجار الهرمل وما سبقه من انفجارات.

وردا على سؤال أكد صقر أنه أيا تكن هوية الانتحاري الذي فجر نفسه في الهرمل، سواء أكان لبنانيا أم سوريا أم فلسطينيا، فهو عنصر من العناصر الذين أغرتهم المنظمات التكفيرية بالجنة.

مؤكدا أن تلك المنظمات عجزت عن مواجهة المقاومة في الميدان، فلجأت إلى العمليات الانتحارية ضد بيئتها وجمهورها، معتبرا في سياق مختلف أن التهديد باقتحام بلدة جوسة الحدودية عسكريا «تبعد نحو 13 كلم عن الهرمل» لا يتعدى عتبة التهويل على أهالي المنطقة، مستدركا بالقول ان الهرمل متيقظة وستكون جاهزة إلى جانب الجيش اللبناني.

صبحي صقر

أخبار وأسرار لبنانية

● **الحريري وعون وڤهوجي:** تردد أن لقاء جمع في روما العماد ميشال عون والرئيس سعد الحريري، فيما أشارت أوساط الى لقاء جرى في باريس بين الحريري والعماد جان ڤهوجي على هامش زيارته الرسمية ولقاءاته في وزارة الدفاع الفرنسية.

● **قائد الجيش وواشنطن:** تلقى قائد الجيش العماد جان ڤهوجي دعوة رسمية لزيارة الولايات المتحدة لمناقشة ملفي الإرهاب والمساعدة العسكرية للجيش اللبناني.

● **حزب الله والمحكمة:** كان لافتا ان إعلام حزب الله التلفزيوني والإذاعي والإلكتروني أهمل المحكمة ووقائعها إهمالا تاما، ولو بخبر من سطر واحد. ولكن على المستوى العملي رصدت أوساط قضائية ان شخصيات قيادية في حزب الله وأخرى مقربة منه تتابع باهتمام كل التفاصيل المتعلقة بالمحكمة، سواء ما يتصل منها بعمل هيئة المحكمة او الادعاء او هيئة الدفاع، ولكن بعيدا عن الأضواء وخلافا لما يعلنه الحزب عن ان المحكمة لا تعنيه وانه لن يتعاطى معها لأنها إسرائيلية.

● **فضل شاكر:** محاولات يقوم بها الفنان السابق فضل شاكر من اجل تسوية وضعه القانوني، خصوصا انه مطلوب بمذكرة توقيف بجرم المشاركة في أحداث عبرا التي قام خلالها الجيش اللبناني بإزالة مربع الشيخ احمد الأسير.

تحليل إخباري

حكاية الدكتور سمير جعجع مع التسويات

بيروت ـ د.ناصر زيدان

لم تعد التسوية التي يعمل على اعتمادها في المنطقة سرا من أسرار اللاعبين فوق خشبة الحلبة، فملامح التقاطعات غير العادية بين مقاربات الافرقاء المتخاصمين طفت على سطح المياه العكرة، وتبينت خيوط تقارب المصالح الدولية والإقليمية، وتوضح الأمر على الساحة اللبنانية التي مازالت المرأة التي تعكس المشاهد المتوترة، ولم يُعطل دور هذه الساحة، بروز ساحات أخرى للتصارع، والمُقارعة، من مصر إلى سورية إلى العراق، مرورا بالتأكيد بالساحة الفلسطينية الجريحة.

تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة من ضمن تداعيات التسوية ـ وربما تكون بدايتها ـ هي لحظة سياسية التقطها اللاعبون اللبنانيون واسسوا عليها حوارات، قد تكون لها ابعاد تتجاوز ملف تشكيل الحكومة، وربما تؤسس لتوافقات تحتاجها المرحلة الحرجة التي يمر بها لبنان.

قائد القوات اللبنانية د.سمير جعجع من اللاعبين على حلبة المسرح اللبناني، ولحزبه الحضور المميز في محطات اساسية من التاريخ الحديث لاسيما بعد الانتفاضة التي اعقبت اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في فبراير من العام 2005. ومع بدء المحاكمات في لاهاي لقتلة الحريري وكوكبة من رفاقه، تبدأ مرحلة جديدة في لبنان، في مسارين مختلفين ـ كما سماهما النائب المستقبلي جمال الجراح ـ مسار انطلاق المحكمة، ومسار الحكومة السلامية الجديدة.

وإذا كان مسار انطلاق المحاكمة في لاهاي مرتبطا بتوقيت قانوني طال انتظاره، إلا أن انطلاق المسار الحكومي مرتبط بجوار فرضته معطيات جديدة تحرك عربة تسوية، يركب على مقاعدها اللاعبون الاساسيون، باستثناء قلة، قد يكون في مقدمهم د.سمير جعجع ومعه بعض المعترضين الآخرين.

وقف جعجع ضد التسوية التي اتفق عليها الاميركيون مع السوريين في تسعينيات القرن الماضي، ودخل السجن في 1994/4/21، بأحكام ليس لنا التعليق عليها الآن، واعترض على التسوية التي قضت بتخفيف التشنج بعد 2008، ولم يحضر طاولة الحوار التي دعا إليها رئيس الجمهورية في بعبدا، خصوصا جلسة 2012/6/11 التي أقر فيها اعلان بعبدا الذي يتغنى به، واليوم يشهر عداءه للتسوية التي تقضي بتشكيل حكومة لبنانية جامعة لكل القوى، تطوي صفحة الفراغ القاتل الذي تعيشه مؤسسات الدولة، وتمهد لحوار وتواصل يعالج موضوع الاستحقاق الرئاسي المنتظر في مايو القادم.

لبنان بلد التسويات، بصرف النظر عن أحقية المطالب السياسية، وبعيدا عن موضوعية المنطلقات الوطنية، ومهما كان مستوى الارتباط الخارجي لهذا او ذاك من القوى السياسية والطائفية والفاعلة.

لم تتمكن المارونية السياسية من فرض مقاربتها في السابق رغم الدعم الدولي الغربي لها، وفشلت سورية في طمس الفكرة اللبنانية والاستعلاء عليها طيلة 30 عاما من الوصاية العسكرية، وأخفقت السنية السياسية في ارساء غلبة عن طريق السلطة التنفيذية المدعومة من قوى عربية، كما ان المقاربة الشيعية ـ التي ارتكزت على العدد والسلاح، واستفادت من الوجود الأمني السوري ـ لم تنجح في ترسيخ استقرار يستند إلى رضاء ضمني عند الشرائح الأخرى التي يتشكل منه النسيج اللبناني.

التسويات في لبنان سمة اساسية من سمات العمل السياسي. والارتباطات الخارجية، ومداخلات القوى الكبرى في شؤون البلاد، لم تلغ اعتبارات الحوار، كحاجة ضرورية ودائمة لإنتاج الحلول.

موقف د.سمير جعجع في معارضة التسوية على الحكومة، ينطوي على غرابة سياسية، تبالغ في التمرد على وقائع الخصوصية اللبنانية، من دون ان يكون لخيارات الاعتراض اي افق قد تنقذ الانسداد السياسي من مخاطر الانفجار المتوقع في كل لحظة.

ان الاعتبارات التي أملت التقارب بين تيار المستقبل وحزب الله ليست ترفا سياسيا، بقدر ما هي اعتبارات ذات قوة ملزمة لانقاذ الهيكل، قبل ان يسقط ما تبقى منه على رؤوس الجميع وبالتالي نكون قد اخلينا الساحة برمتها امام التطرف والارهاب والوحشية الغريبة التي يمارسها بعض المتعطشين لشهوة السلطة والتسلط.

مصادر سياسية متابعة لما يجري، ترى ان موقف قائد القوات اللبنانية المتشددة، مناورة في لعبة توزيع الادوار بينه وبين بعض الصقور في صفوف قوى 14 آذار، للوصول إلى مكاسب وتنازلات من الفريق الآخر، خصوصا ان جعجع لن يحصل على مقاعد وازنة في ظل مشاركة العماد عون في الحكومة. وترى هذه المصادر ان جعجع يُدرك ان مسار التسوية المؤقتة قد بدأ، ولن يستطيع احد الوقوف في وجهه. ومعارضة التقارب الحاصل هي بمثابة الموقف التكتيكي، ولكنه يتناول مقاربة استراتيجية، بدأت باعتمادها القوى الدولية والإقليمية المؤثرة، ومنها التوافق على التخلص من داعش، والبدء بترويض المبالغة غير الواقعية للنظام في سورية، وتهدئة الاضطراب المتفلت في لبنان.

ليس بمقدور احد اقناع الجميع بمثالية التسوية حول الحكومة اللبنانية، ولكن في الوقت ذاته، ليس بمقدور د.جعجع ان يُقنع الجميع بأعتماد مقاربة لبنانية خالصة، بمعزل عن التأثيرات الخارجية، ولو كانت موجعة، أو انتجت حكومة تناقضات.